"نشأة اللغة العربية وتطورها"

–مقاربات نظرية–

د. ڤوعيش جمال الدين

جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

مقدمة

من المتفق عليه بين العلماء أنّ اللغة العربية تنتمي إلى أسرة لغوية كبيرة تعرف بالعائلة السامية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى سام بن نوح"، والمرجح أنّ هذه الأسرة كانت تتحدث لغة واحدة وتقطن مكانا واحدا على خلاف فيه بين العلماء؛ فمن من يرى أنّهم كانوا يقطنون شبه جزيرة العرب، ومنهم من قال بلاد الشام، ومنهم من قال بلاد الحبشة، ومنهم من يحدده في شمال إفريقيا، ومنهم من يضعهم جنوب العراق. ثم نتيجة للهجرات التي حدثت بعد طوفان سيدنا نوح –عليه السلام– تفرق الساميون إلى عدة فروع منها الآشورية والبابلية التي ظهرت في العراق. والكنعانية والعبرية فرع فيها، ظهرت في فلسطين وسوريا وبعض جزر البحر الأبيض. والآرامية والسريانية فرع منها أيضا، ظهرت في العراق وسوريا وفلسطين. والحبشية والعربية الجنوبية؛ أي لغات اليمن القديمة والعبرية الشمالية ظهرت كلها أول الأمر في جزيرة العرب. ومنها هاجر أصحاب الحبشية القديمة إلى الحبشة، حيث نشروا لغاتهم.

ولا شك في أنّ هذه اللغات تصارعت بعضها مع بعض نتيجة للاحتكاك بينها؛ فأدى ذلك إلى اندثار لغات وازدهار أخرى، فإذا نظرنا إلى اللغة العربية، نجدها قد انقسمت إلى قسمين، أولهما: العربية البائدة، وهي عربية النقوش الحجرية، والآثار

التاريخية، وثانيهما هي: العربية الباقية، التي ما زلنا نتحدث بها وانتقل إلينا عن طريقها تراث أدبي وشعري بلغ من الرقي والازدهار درجة لا يدانيه فيها أدب آخر، والأولى منهما ليس لدينا وثائق مؤكدة عنها، أما الثانية فهي المنتشرة الآن في الحجاز، ونجد، واليمن وما يتاخمها ويتصل بها من محميات وإمارات مستقلة، وفي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وبلاد المغرب العربي وحتى جزيرة مالطة.

ومن المعلوم أنّ كل لغة تختلف عن غيرها في كل قطر من تلك الأقطار العربية، وهو ما يعرف باللهجة، حيث "تنقسم" اللغة إلى عدة لهجات، كما هو الحال في مصر، فنجد لهجة لوجه قبلي، وأخرى لوجه بحري، وثالثة للمدن الساحلية، ورابعة للقرى والنجوع الريفية، وفي كل منطقة من تلك المناطق تنقسم لهجاتها إلى عدة لهجات فرعية؛ إذن فاللغة أعم من اللهجة واللهجة أخص من اللغة، فكل لهجة لغة والعكس لا يمكن أن يكون صحيحا.

والذي يهمنا في هذا المقام هو نشأة اللغة العربية وتطورها في عصر الاحتجاج، وكيفية تفرعها إلى عدة لهجات، فأقدم ما وصلنا عن تلك اللغة هو ما يعرف بالأدب الجاهلي، الذي لم يدون إلاّ في القرون الأولى للعصر الإسلامي، والذي يرجع أقدمها إلى القرن الخامس الميلادي، وليس عندنا ما نعلم منه كيفية نشوء تلك اللغة، إلاّ أنّها قد وصلتنا كلغة نموذجية بلغت من الازدهار والرقي درجة عالية، ولا شك أنّها قد اجتازت مراحل متعددة حتى وصلت إلى تلك الدرجة.

ومن المقرر في قوانين اللغة أنّه متى انتشرت اللغة في مساحة واسعة من الأرض وتكلمت بها طوائف مختلفة من الناس استحال عليها الاحتفاظ بوحدتها الأولى أمدا طويلا، فلا تلبث أن تتشعب إلى عدة لهجات، وهو ما حدث في اللغة العربية، إذ انقسمت إلى عدة لهجات كثيرة يختلف بعضها عن بعض؛ في مظاهر الصوت، الدلالة، القواعد، المفردات...، فكان لكل قبيلة لهجاتها الخاصة بها، التي تصارعن

وتشابكت مع لهجات القبائل المجاورة، فأدى ذلك إلى التأثير والتأثر بين تلك اللهجات وغيرها

لكنّنا سنحاول تدارس مذاهب نشأة اللغة العربية وعوامل تطورها، فضلا عن الجهود التطبيقية التي سعت إلى تطويرها، فأخذنا القاضي عبد الجبار أنموذجا في ذلك.

1- مذاهب نشأة اللغة العربية:

من المعلوم أنّ موضوع نشأة اللغة من الموضوعات التي كثر حولها جدال القدماء والمحدثين، ذلك لأنّ اللغة تعني الإنسان، والإنسان منذ زمن بعيد تساوره كثير من التساؤلات نحو: ما اللغة؟ وكيف نشأت هذه اللغة؟ وهل جاءت دفعة واحدة أم تتابعت؟ إلى غير ذلك، وعلماء اللغة العربية قد انقسموا في ذلك إلى فريقين، فريق يرى أنّ اللغة توقيف؛ أي إلهام من عند الله سبحانه وتعالى، ويتزعمه ابن فارس، وفريق يرى أنّها اصطلاح وتواضع، ويمثله ابن جنّي.

أ- المذهب الأول؛ التوقيف:

يرى أصحابه أنّ اللغة توقيف وإلهام من عند الله، مستدلين على ذلك بقوله تعالى: "وعلّم آدم الأسماء كلّها"[1]، وفسّر الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وأشباه ذلك من الأمم وغيرها. وروى 'خصيف' عن 'مجاهد' قال: علمه اسم كل شيء وقال غيرهما: إنّما علمه أسماء الملائكة. وقال آخرون علمه أسماء ذريته أجمعين، ثم يقرر أنّه يذهب إلى قول 'ابن عباس'؛ أي أنّ الله علم آدم أسماء الأشياء بما هي معروفة لدينا الآن.

أمّا ابن جنّي فيشرح هذه الصيغة بقوله: "فإن قيل: فاللغة فيها أسماء، وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المعلّم من ذلك الأسماء دون غيرها ممّا ليس بأسماء،

1- قرآن كريم، سورة البقرة، الآية:31.

فكيف خص الأسماء وحدها، قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلمّا كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها"[1].

وبالرغم من هذا التفسير المقنع إلى حد ما؛ إلاّ أنّ هذا الرأي يعد ضعيفا لكونه تأثر بمذهب 'ابن فارس' الأميل إلى التشيع، وبآرائه الفقهية والنحوية، المنتمية إلى مدرسة الكوفة المعتمدة على الرأي والرواية. وبالرغم من إيمان 'ابن فارس' الشديد بهذه النظرية، إلاّ أنّه يشعر أنّ اللغة تتغير من عصر إلى عصر، طبقا لحاجات المتكلمين بها، ومن ثمّ نراه يعبر عن فكرة التغيّر اللغوي أو نمو اللغة طبقا لنظرية التوقيف المؤمن بها. وفكرة كمال اللغة العربية زمن الرسول-صلى الله عليه وسلم- فكرة نابعة من ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم، وهي فكرة دينية لا لغوية. وهكذا نجد أنّ 'ابن فارس' رغم إيمانه الشديد بفكرة التوقيف، وكمال اللغة، إلاّ أنّه لا يستطيع أن يتجاهل الأثر الاجتماعي في نمو اللغة وتطورها، ومن خلال ذلك نستطيع أن نلمح فكرة الاصطلاح وأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية.

ب- المذهب الثاني؛ المواضعة والاصطلاح:

وهذا المذهب ذكره 'ابن جنّي' فقال: "إنّ أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء، فيضعوا لكل منها سمة ولفظا يدل عليه، ويغنى عن إحضاره أمام البصر. وطريقة ذلك أن يقبلوا مثلا على شخص ويؤمئوا إليه قائلين: إنسان، فتصبح هذه الكلمة اسما له، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أو رأسه أو قدمه، أشاروا إلى العضو وقالوا: يد، عين، رأس، قدم...إلخ، ويسيرون على هذه الوتيرة في أسماء بقية الأشياء، وفي الأفعال

1- ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، 1952م، 1/ 42:41.

والحروف، وفي المعاني الكلية، والأمور المعنوية نفسها، وبذلك تنشأ اللغة العربية مثلا. ثم يخطر بعد ذلك لجماعة منهم كلمة: (مرد) بدل إنسان، وكلمة(سر) بدل رأس، وهكذا فتنشأ اللغة الفارسية"[1].

ج- المذهب الثالث؛ مذهب المحاكاة:

عرض 'ابن جنّي' لرأي القائلين بأنّ اللغة نشأت تقليدا لأصوات الطبيعة، وقد لاقت هذه النظرية رواجا في الفكر الغربي الحديث، مستدلين على ذلك بأنّ هناك كلمات توجد في كثير من اللغات مأخوذة من صوتها المنطوق بها كحفيف الشجر، خير الماء، صهيل الفرس، مواء القط...إلخ، إذ يقول 'ابن جنّي': "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلها، إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوى الريح، وزنيم الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"[2].

والحق أنّ 'ابن جنّي' كان معجبا بهذه النظرية حتى إنّه تحدث عنها في غير موضع من كتابه، وأفرد بابا سمّاه (باب في إمساس الألفاظ أشبه المعاني) شرح فيه عدة ظواهر لغوية ممّا يرى فيها أنّ اللفظة صورة من أصوات الطبيعة.

ومن المعروف عند أصحاب هذه النظرية القول بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، وأنّ كل كلمة أخذت معناها من أصواتها، وهذا أمر غير صحيح؛ لأنّه لو جاز ذلك، لأمكن كل إنسان الاهتداء إلى كل لغة على وجه الأرض وهذا مستحيل، كما أنّ هناك اعتراض آخر مضمونه كيف يمكن الاهتداء إلى الألفاظ عير المحسوسة كالعدل والمروءة والشجاعة، إلاّ أنّه من الجدير بالذكر أن نقر بأنّهذه النظرية فتحت للباحثين

1- رمضان نادية، قضايا في الدرس اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001م، ص.ص.27-29.

2- ابن جنّي، الخصائص، 1/ 46-47.

أبوابا للبحث الفلسفي في نشأة اللغة، كما أنّها لا تبعد كثيرا في إرجاعها نشأة اللغة –في بعض الأحيان– إلى ملاحظة خاصة.

د– المذهب الرابع؛ مذهب غريزة الاستعداد الفطري:

يذكر الباحثون المحدثون أنّ هذه النظرية نادى بها الأوربيون وأسموها بنظرية (دنج دونج)، ويؤكد أصحاب هذه النظرية أنّ هناك صلة وثيقة بين ما ينطق به الإنسان من أصوات وما يدور في عقله من أفكار، وتشبه هذه العلاقة بين الصوت والفكرة العلاقة بين حركة بندول الساعة والصوت الصادر عنه، فما أن يتحرك البندول حتى تبدأ الأصوات؛ ولذلك أطلق على هذه النظرية هذا الاسم الذي يوحي بصوت حركة البندول، ومعنى هذا أنّ كل أثر خارجي يتأثر به الإنسان يستلزم النطق ببعض الأصوات؛ أي أنّ الأصوات لا تعدو أن تكون صدى لمؤثرات خارجية وهي تختلف باختلاف هذه المؤثرات، فاصطدام أي جسم بآخر أو الدق عليه مثلا يولد صوتا معيّنا، وهذا الصوت يختلف باختلاف الأجسام، فللدق على النحاس صوت يخالف ما يصدر عن الحديد أو الخشب؛ أي أنّ لكل شيء رنينه الخاص الذي به يتميز، وكذلك الآثار الخارجية التي يتأثر بها الإنسان، يحدث كل منها رنينا خاصا مثل الرنين الصادر عن بندول الساعة الذي يختلف باختلاف اتجاه البندول من اليمين إلى اليسار، وبناء على هذا الاختلاف في المؤثرات اختلفت الأصوات، وكذلك تعددت الألفاظ الدالة عليها[1].

هـ– المذهب الرابع؛ مذهب الملاحظة الشخصية:

ويرى أصحاب هذا المذهب أنّ أصول أقدم الكلمات تعبر عن إشارات وأعمال إنسانية، وهذه الأعمال والإشارات هي التي لفتت نظر الإنسان الأول وأثارت اهتمامه، وهي أول ما عرفه الإنسان من ملاحظة أخيه الإنسان ومن خلال

1– رمضان نادية، قضايا في الدرس اللغوي، ص.ص.31-39.

هذه الملاحظة في أية حال من العمل أو الانفعال أدى بالإنسان الملاحظ(بكسر الحاء) إلى التأثر بما يلاحظه، فيؤدي ذلك إلى إصدار أصوات ساذجة أو تلقائية، وبتكرار التجارب المتشابهة تطورت الأصوات إلى كلمات واستغنى عن الإشارات كلها أو بعضها على الأقل.

ويستدلون بأنّ جميع أسماء الآلات مشتقة من أعمال إنسانية نحو:(المنشار، المفتاح، المقص، المبرد، المخرز،....)، إلاّ أنّه يعترض على هذه النظرية بأمور منها أنّ ليس جميع مفردات اللغة تشتق من أعمال هامة، كما أنّها لا تدلنا على كيف بدأ الإنسان في إطلاق هذه الألفاظ دفعة واحدة، كما أنّه لا يوجد دليل على أنّ الكلمات الخاصة بأعمال الإنسان وإشاراته هي أول ما لفظ به الإنسان، فكل هذه الأمور تعتمد على الحدس والتخمين وليس لها أسانيد من الصحة، وإن كانت تعد خطوة في تفسير قضية نشأة اللغة[1].

وهكذا تعددت نظريات العلماء في محاولة الوصول إلى أرجح الآراء في معرفة نشأة اللغة، إلاّ أنّها تعتمد في أكثرها على الظن والتخمين ولا يوجد لها أدلة عقلية أو نقلية، وخلاصة ما يمكن قوله في هذا الصدد أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية توجد حيث يوجد من يستعملها وتنمو بنموهم، وتنحط بانحطاطهم، وتتنوع بتنوع ثقافاتهم، أمّا معرفة كيف كانت البداية الأولى فيها فهذا أمر غير متحقق لعدم توافر الوثائق والأدلة التي تكشف اللثام عن هذه البدايات الأولى؛ لذلك وجدنا أكثر الأصوليين والمفسرين وعلماء الكلام يرجحون "مبدأ التوقف" في نشأة اللغة؛ أي أنّ هذا الأمر لا يجوز الخوض فيه باعتبار أنّه من الموضوعات التي اقتصر علمها على الله عز وجل. ومن ثم وجدنا المنهج الحديث في اللغة يستبعد كثيرا من الدراسات منها البحث في نشأة اللغة، ومعرفة أصول اللغة الأم، ومعرفة أفضلية لغة على أخرى...

1- المرجع السابق، ص.ص.41-44.

2- مصادر اللغة العربية:

تتكون اللغة من مصادر نقلية وأخرى عقلية، أما النقلية فتشمل القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث الشريف، وكلام العرب منظومة ومنثورة، أما العقلية فتشمل القياس وحدوده، والاشتقاق بأنواعه، إلى غير ذلك من الأصول، فضلا عمّا ثبت صحته من كلام العرب الموثوق به في النصوص الأدبية العالية؛ لكونها أيسر تسجيلا، ولأنّ ظواره اللغة فيها أقرب إلى الاطراد، سعيا إلى غاية تغياها الباحثين في جمع اللغة، هي المحافظة على لغة القرآن الكريم من التحريف وصولا إلى دقيق أسراره، ونفيس معانيه؛ وبما أنذ النص القرآني نص أدبي رفيع، فلا يعين على فهم لغته إلاّ نص أدبي.

أ- القرآن الكريم:

لا خلاف بين العلماء في أنّ النص القرآني أوثق نصوص اللغة العربية، وأكثرها حجية، فهو المصدر الأول الذي استقى منه اللغويون والنحاة شواهدهم وقواعدهم، فإنّه كلام الله، سبحانه وتعالى، أجرى على كلام العباد، فكلموا(بضم الكاف) بكلامه، وجاء القرآن الكريم وقراءاته المتعددة؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على الرسول الكريم بيانا وإعجازا، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة أو نطقا وضبطا؛ فكان ذلك إيذانا بتعدد الأوجه الإعرابية، وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القواعد الأصلية وفتح باب الجواز في النحو.

ولا شك أنّ الدراسات القرآنية كانت مصدرا من مصادر اللغة؛ وذلك لأنّ اهتمام المسلمين بكتابهم في قراءته وحفظه وتفسيره كان مدعاة للرجوع لكتاب اللغة العربية وديوانهم وهو الشعر الجاهلي، وتعدد لهجات القبائل أدى إلى تعدد قراءات القرآن الكريم، وقد قرأ الرسول-صلى الله عليه وسلم- بجميعها، يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "سمعت هشام ابن حكيم بن حزام قرأ سورة الفرقان على

غير ما أقرأينها. وقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أقرأينها، فكت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف. ثم لببته بردائه، فجئت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقلت يا رسول الله: إنّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأيتنها، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أرسله اقرأ. فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– هكذا أنزلت. ثم قال لي اقرأ، فقرأت، فقال هكذا أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه"

والذي عليه أكثر الشراح أنّ الحديث يعني لغات القبائل ولهجاتهم، حتى يستطيع كل عربي أن يقرأ على لحن قومه. كما أنّ الشراح أيضا لا يرون في كلمة سبعة تحديدا لمنطوق العدد. والمصاحف التي كتبت في عهد 'عثمان'–رضي الله عنه– تسمح بالمختار من بعض القراءات، إذ كانت مجردة من النقط والشكل فشرطوا للقراءة الصحيحة موافقتها للعربية ولو بوجه، وموافقتها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمال، وصحة السند، ووضعوا القراء السبعة تحت هذا الضابط[1].

ب– الحديث الشريف:

الذين يؤرخون للغة العربية يمرون بحديث النبي–صلى الله عليه وسلم– مرورا هينا، وهم يعرفون أنّ النبي–صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب، ولكنّهم لم يكونوا يأمنون الطريق وهم يلتمسون نفس اللفظ الذي صدر عن الرسول الكريم لعدة أسباب، قد تكون أبرزها رواية الحديث بالمعنى، والتصحيف وكذلك مسألة الوضع.

أما رواية الحديث بالمعنى، فقد أجيز في الفضائل دون الشرائع وليس لأخذ الحكم منه، وشهد 'ابن سيرين' أنّه يصدر عن هذا الوجه من الرواية، وأنّه لا يصيب تمام الحديث بنفس الألفاظ التي صدرت عن الرسول الكريم، بدليل أنّه يسمع الحديث من عشرة، المعنى الواحد والألفاظ مختلفة.

1– المرجع السابق، ص.ص.47–49.

والواضح أنّ الرواة كانوا يتجاوزون في رواية بعض أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كان قد منعهم من تدوين الحديث الشريف في حياته حتى لا يختلط بالقرآن الكريم، وكان السلف–رضوان عليهم– على إرث من لغتهم وعلى فطرتهم، يصيبون المعنى فتمدهم ألسنتهم بما يريدون في غير لبس، كما يبدو في قول حذيفة': "إنّا قوم عرب نورد الحديث فنقدم ونؤخذ"[1].

أما التصحيف فيقصد به الخلط بين الحروف المتشابهة في الخط دون الإعجام؛ وذلك لأنّ الكتابة القديمة لم تميز الحروف المتشابهة في الخط دون الإعجام؛ وذلك لأنّ الكتابة العربية القديمة لم تميز الحروف المتشابهة المتفقة في الشكل، نحو(الجيم، الحاء، الخاء) و(الدال، الذال) و(السين والشين) و(الصاد والضاد)، فكان القارئ ينطق مجتهدا أحيانا وراء سياق المعنى فوقع التصحيف، وقد وقع المحدث الكبير 'شعبة بن الحجاج' في التصحيف حين التبس عليه السين والشين، فرده تلميذ له عارف باللغة هو 'أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي'.

أما الوضع فيعني به الكذب على لسان الرسول الكريم، ولذلك كان عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– يمنع الرواية عن الرسول الكريم لأنّ ضبط ما قلت روايته أيسر من ضبط ما مثرت روايته، وقد أرجع المحدثون الوضع إلى عامل التشيع للعرق والمذاهب المختلفة، فلما كثرت المذاهب وكان كل صاحب مذهب يريد الانتصار لمذهبه، فيضع الحديث على لسان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يفاضل به مذهبه عن غيره؛ فيقع له الشهرة والتأييد فيكثر تابعوه.

ج– كلام العرب:

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة

1– القاسمي جمال الدين، قواعد التحديث، طبعة دمشق، 1353هـ، والحلبي، 1961م، ص57.

المولدين وشويع اللحن. ولقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر، وذلك بأنّ الشعر كان ديوان العرب، به عرفت مآثرهم، وحفظت أنسابهم، والقلب إليه أنشط، والذهن له أحفظ، واللسان به أضبط.

ولا شك أنّ للغة الشعر فضلا في حفظه من الضياع، وتوارثه عبر الأجيال، وذلك لما فيه من الإيقاع والوزن والقافية والروى، فيجعله أخف على اللسان وأثبت في الجنان، على حين جاءت لغة النثر غير مقيدة بتلك القيود، فصعب حفظه وقل أثره وضاع عبر الزمان أكثره، إلاّ أنّ اللغويين كانوا حريصين على كلام العرب فاختطوا لذلك خطة لا يحديون عنها، وبالرغم من كثرة الشعر إلاّ أنّنا نجد اللغويين والنحاة لا يأخذون به في كل موضع، لما فيه من ضرورة شعرية قد يخرج بها الشاعر بشعره عن قواعد اللغة العربية، ولذلك وجدنا أكثرهم يؤثرون الاستشهاد بالنثر؛ لأنّه أضبط لكلام العرب وألزم له[1].

وقد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن تبيّن أنّ لغة الشعر طغت على لغة القرآن الكريم النثرية، وتأييدا لذلك نجد خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب 'سيبويه' مثلا، وأقل من نصف العدد من آي القرآن الكريم ولكن النظرة المتمهلة المتأملة تجد أنّ 'سيبويه' كان يعول على كلام العرب المحلي، وهو النثر، أكثر ممّا يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن الكريم وما ورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثر في 'الكتاب' على شواهد الشعر ومثل 'سيبويه'، 'الكسائي'، و'الفراء'، و'الأخفش'.

3- الجهود التطبيقية في تطوير اللغة العربية:

بذل العرب جهودا عملاقة في سبيل تطوير اللغة العربية، وفي هذا الموضوع يمكن ذكر مجهودات القاضي عبد الجبار كأنموذج، وهو الذي تحدث عن مزية الكلام

1- رمضان نادية، قضايا في الدرس اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2001م، ص.ص. 52-61.

الفصيح والتي أرجعها إلى ثلاث عناصر عبر عنها في الذي به تظهر المزية ليس إلاّ الإبدال الذي به تختص الكلمات أو التقدم والتأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة، ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من اللآخر أن يكون إنّما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه.

وهكذا يكون القاضي قد حدد الفصاحة من خلال ثلاثة أبعاد في التريب اللغوي، لكنّه لم يقف أماها شارحا أو ضاربا الأمثلة عليها —مثلما فعل عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن نظرية النظم– وإنّما جاءت تطبيقاته على نظريته في الفصاحة مبعثرة في مؤلفاتته المختلفة، وفي ردوده على مطاعن الطاعنين في النص القرآني، ويمكن دراسة هذه التطبيقات على النحو التالي:

أ– الإبدال:

صرح القاضي أنّ الإبدال تختص به الكلمات ويقصد القاضي بالإبدال: اختيار كلمة معينة من بين كلمات أخرى يمكن أن تصلح للاستخدام في السياق، وتسمى هذه الصفة أيضا بالاستبدال أو الإحلال، أو الاختيار، وقد عبر القاضي عنها أيضا بالمواضعة بالضم، في أكثر من موضع.

وقد عرف سيبويه فكرة الاستبدال واستخدمها في استبدال الأدوات النحوية بعضها ببعض اعتمادا على التشابه الوظيفي والدلالي، كما اعتمد عليها في تحقيق منهجه الوصفي. وفي علم اللغة الحديث اعتمد المنهج الوصفي الشكلي على قاعدة الاستبدال، ويرى هذا المنهج أنّ إمكانية توليد جمل جديدة، إنّما يتم عن طريق قاعدة الاستبدال التي تكشف عن مهارة اللغوي الذي يستبدل الوحدات النحوية الواحدة بالأخرى استنادا إلى وظيفة الوحدة النحوية في السياق والعلاقة التي تربط بينها وبين الوحدات النحوية الأخرى. وإذا كان هذا مفهوم الاستبدال قديما وحديثا، فما

مفهومه عند القاضي عبد الجبار؟ وكيف استخدمه في ردوده على الطاعنين وفي بيان إعجاز القرآن الكريم وفصاحته؟

لقد توقف القاضي طويلا أما النص القرآني الشريف يتأمل مفرداته ويدرس مدى مناسبتها للسياق، منها ملاءمة الكلمة للسياق، فقد اجتهد في ربط مدلول الكلمة بسياقها حتى تكون ملائمة له على أحسن وجوه الملاءمة، وذلك لتحقيق أهداف محددة يأتي على رأسها نفي التناقض عن النص القرآني وفقا لمبدأ التنزيه[1]. وقد يسوي القاضي أحيانا بين كلمتين دلاليا رغم وجود الفوارق اللغوية والشرعية بينهما، ومن ذلك تسويته بين الإيمان والإسلام في غير موضع من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: "قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا"[2].

كذلك، توجد مسألة التفرقة بين الدلالة الشرعية والدلالة اللغوية لبعض ألفاظ اللغة العربية، فكثيرا ما يتتبع القاضي الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة ويختار الدلالة التي تتسق مع السياق أو تتفق مع فكره، ويترك سائر الدلالات حتى وإن أقرتها اللغة العربية، ومن ذلك اختياره لدلالة الشرعية دون الدلالة اللغوية لكلمة الإسلام. ونرى مدى حرصه على تحديد الدلالة المقصودة لبيان سلامة النص القرآني وبيان منزلته فوق كل الأديان الأخرى، ومن ذلك قوله تعالى: " إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"[3]، حيث قال: "أراد بالشرك كل أنواع الكفر، وذلك هو المتعارف في الشرع وإن كانت اللغة بخلافه كما نقول في الأسماء الشرعية"[4].

1- أبو شوارب محمد مصطفى والمصري أحمد محمود، أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي (القاضي عبد الجبار نموذجا)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005م، ص.ص.37-38.

2- قرآن كريم، سورة الحجرات، الآية:14.

3- قرآن كريم، سورة النساء، الآية:48.

4- متشابه القرآن، ص. 188.

ودائما لحرصه على النص القرآني وسلامة لغته العربية، أخذ يتتبع الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة في النص القرآني وفي اللغة، مبينا المعنى الصحيح المتفق مع السياق، ورافضا سائر المعاني الأخرى التي لا تتفق معه، ومن أمثلة ذلك تتبعه للدلالات المختلفة لكلمة 'الهدى'، والهدى في القرآن الكريم هو اتباع دين الله في الأرض، ومعلوم أنّ دين الله لم يترك من أمر الإنسان صغيرة ولا كبيرة إلاّ أحصاها، وبينها وأرشد الناس إليها، فمن اتبع دين الله فهو المهتدى، ومن أعرض عنه فهو الضال.

وهو بذلك قد استطاع توظيف الإبدال –أحد أضلاع مثلث الفصاحة عنده– توظيفا جيدا اقترب فيه كثيرا من علماء اللغة في العصر الحديث وأهم ما يلاحظ على منهجه في الإبدال أنّه يهتم بالوظيفة والدلالة؛ فعملية الإبدال عنده تعتمد في المقام الأول على التشابه الوظيفي والدلالي، وهذا كله يدل على دقة الحس، وعمق الفهم لأساليب اللغة العربية واستعمالاتها، ودلالاتها.

ب– الموقع:

وبعد الحديث عن الإبدال الذي يحدث للكلمة حتى يتم اختيار أنسب كلمة للسياق، تحدث عن موقع هذه الكلمة داخل السياق حين تأخذ مكانا خاصا في الكلام، فتتقدم أو تتأخر، ولم يركظ في حديثه عن الموقع إلاّ على التقديم والتأخير، وقد ذكر أهمية الموقع في مزية الفصاحة في أكثر من نص وأول صفات الفصيح عنده هي معرفة موقع الكلام. مهتما ببيان سلامة الأسلوب القرآني ودقة نظمه، فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب وعلى عاداتهم الأسلوبية، فالقرآن لا يتناقض ولا يأتي بأسلوب غريب أو معيب، وإنّما هو تنزيل من رب العالمين؛ لذلك نجد القاضي يرد كثيرا من المطاعن في الأسلوب القرآني، ويظهر وجود تقديم أو تأخير به يستقيم المعنى، ويهدف القاضي من وراء هذا إلى تنزيه النص القرآني وبالتالي تنزيه الله سبحانه وتعالى، ولأنّ

الغرض غرض ديني خالص، يرجع إلى فكره ومعتقده، فإنّنا نجد الأرغاض التي جاء فيها هذا الأسلوب لا تخرج عن نطاق الفكر الاعتزالي مع قلة الشواهد، وعدم التوقف أمامها بالشرح الأدبي/ الجمالي.

ج- الإعراب:

إنّ الإعراب هو الضلع الثالث في مثلث الفصاحة للغة العربية عند القاضي عبد الجبار، فبعد أن يتم اختيار الكلمة المناسبة للسياق، وتوضع في الموقع المناسب لها، ينظر هو إليها حين تتناوب عليها حركات الإعراب المختلفة، تشترك تلك الحركات مع الإبدال، والتقديم والتأخير في الاختصاص بمزية الفصاحة في الكلام، وبالرغم من اهتمامه بحركات الإعراب وعده إياها ركنا أساسيا من أركان فصاحة الكلام إلاّ أنّه لم يتجاوز في درسها حد التنظير إلى حيّز التطبيق، فلا يوجد شاهد واحد عند القاضي يتحدث فيه عن أثر حركات الإعراب في الفصاحة، وربما لم يتوقف عند هذه الحركات لأنذها داخلة أصلا في الموضع كما تتداخل مع معنى التركيب، وبالتلي فهي مشاركة لهما ومرتبطة بهما؛ ولذلك لم يدرسها القاضي دراسة تطبيقية مثلما فعل مع الإبدال والموقع[1].

ومن خلال آرائه النظرية في الفصاحة وما أتبعها من تطبيقات منتشرة في مؤلفاته المختلفة، يتضح الفهم الواعي لطبيعة اللغة؛ والحرص على حصر الفصاحة في قوانين ترجع إليها، بهدف إثبات الإعجاز القرآني في كل جزء من أجزاء النص القرآني، وهذا الفكر من القاضي يعد امتدادا لفكر كثير من العلماء السابقين له، ولكنّه أضاف إلى هذا الفكر إضافات مؤثرة جعلت من آرائه منهجا يسير عليه معظم من درس الإعجاز القرآني بعده، كما أسهم بدور كبير في الكشف عن نظرية النظم

1- أبو شوارب محمد مصطفى والمصري أحمد محمود، أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي (القاضي عبد الجبار نموذجا)، ص.ص.56-61.

التي عرف بها الجرجاني، ولكنّه لم يتسع فيها اتساع عبد القاهر؛ وذلك يرجع إلى حرص القاضي على الدفاع عن اللغة العربية والنص القرآني تحديدا ضد الطاعنين، فكانت كل أقواله موجهة للرد على هؤلاء دون قصد لوضع نظرية في الفصاحة؛ وإنّما وقفاته السريعة، وإشاراته المنتشرة في مؤلفاته ترسم لنا ملامح هذه النظرية.

خاتمة

إنّ اللغة العربية تطورت بشكل سريع ومتلاحق، فخلال العقدين الأخيرين – أو يزيد قليلا– تغيّرت مكانتها كثيرا؛ حتى كادت تمتلك المكانة الأولى بين لغات العالم، وهذا بدون مبالغة، وهي اللغة التي لم تتبوأ هذه المكانة منذ عقود طويلة. ولهذا ينبغي أن يستمر البحث دون توقف لمتابعة هذا التطور، ومعرفة الجديد، بل البحث عن كيفية الإسهام في إيجاد صورة راقية ومرموقة للغة عربية أصيلة.

ورغم ذلك ما زال هنالك عمل شاق وطويل أمم المختصين في لغة الضاد وقواعدها، خاصة أمام الثورة الإعلامية التي يشهدها العالم اليوم، بسبب تعدد الفضائيات الدولية والمحلية، والشبكة العنكبوتية والأصداء التي تتركها فيها مختلف لغات العالم، الأنجلوسكسونية منها على وجه الخصوص. إنّ كل هذه الأسباب وغيرها تجعلنا نفكر اليوم في إيجاد صيغ وتطبيقات عملية قصد إشراك اللغة العربية في كل المحافل الدولية، جميع المحافل التي تختص بتطوير العلوم والتكنولوجيا.

هذه المهام الحضارية القائمة على النهوض باللغة العربية، التي شهدت تطورات هائلة عبر مسارها التاريخي والوجودي الطويل، هي مهام خطيرة لأنّها تخضع لمنافسة لسانية ومعلوماتية وعسكرية ضروس من قبل لغات لا تقل أهمية عنها، سواء في الحضور أو الممارسة.

لذلك آن الأوان للتخلص من استخدام كلمات ومفاهيم غير نحوية في نحو النص العربي، مثل معيار القصدية؛ فلا يمكن للمتلقي الحكم –بشكل صارم– على صحة قصد المتكلم أو المبدع من عدمه، نسيانا أو خطأ أو استكراها. وهو ما يقع تحت منطق "معرفة النوايا"، وذلك لا يتم إلاّ إذا أفهم النص ذلك أو كان المتكلم في حالة الاتصال الفعلي الحقيقي، حيث تعبر ملامح وجهه عن ذلك، وهذا شيء غير نحوي، ويؤثر على مكانة اللغة العربية وأصالتها.

فضلا عن ذلك، وجب الابتعاد عن التعميم في بعض الأحكام التي يؤكدها النحاة العرب، حين يذهبون إلى أنّ كل نص له ظروفه وسياقه، وأنّ أحكامه من داخله، وأنّ قواعد النص العربي يعطيها النص عن طريق التعامل معه مرتبطا بسياق، وهذا وإن كان مفيدا للتعامل مع هذا النص وفهمه بدقة، إلاّ أنّه سوف يحكم لكل نص بنحو خاص به، وهنا سنجد مجموعة من الأنحاء بعدد النصوص، ولهذا أشار بعض النحاة إلى أنّ نحو النص العربي الأصيل هو نحو تطبيقي، وبالتالي فهو غير نظري إطلاقا، وهذه مقاربة تحتاج إلى إعادة نظر، فأحاديث نحاة النص عن المعايير النصية السبعة والتطبيق عليها يوحي بوجود التنظير، ولا يمكن وجود تطبيق دون تنظير يحكمه ويحدد كيفيته أولا، بعد ذلك يكون التطبيق.

من هذه المنطلقات الأساسية التي قد تعتمد لتأسيس قواعد لغة عربية أصيلة بإمكانها أن تضاهي قواعد اللغة الإنجليزية، التي مهما تطورت هي دائما مرتبطة باصطلاح واضعيها، واللغة العربية أقدم تاريخا وأدبا وأصالة، لذلك فهي تملك، بكل تأكيد، أسباب النهوض والرقي والازدهار.